

التجديد الريفي و اثاره على التنمية المكانية المستدامة لعالم الريف

*أ. د رجراج محمد، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

**د. حداد محمد، جامعة الجزائر 03، الجزائر.

ملخص:

مع نهاية التسعينات التي تميزت بالاستقرار الأمني في وسط الساكنة منها عالم الريف ، إضافة إلى المعافاة المالية للاقتصاد الوطني، التي سمحت في تسديد الديون الخارجية ، وتحقيق فائض في الموازنة العامة للدولة ، أدى بالحكومات المتعاقبة في انتهاج سياسة مالية توسعية للإنعاش الاقتصادي الوطني و تداركا في إنجاز المشاريع الاستثمارية المتأخرة لاسيما القطاع الفلاحي و عالم الريف الذي أولت له الحكومات المتعاقبة أهمية كبرى ضمن المخطط الخماسي 2010 - 2014 اعتمادات مالية معتبرة من لاستثمارات العمومية في تجسيد سياسة التجديد الفلاحي و الريفي للنهوض بالتنمية المكانية المستدامة بعد الأخذ بخصوصية المكان واشتراك الفاعلين المحليين في اتخاذ قرارات الاستثمارية المناسبة و خصوصية المكان الذي يسمح باستقطاب القوي العاملة الريفية و إدماجها في المشاريع الاستثمارية للمنطقة والعمل على استقرارها بهذا، فإن هذا النوع من التنمية المكانية يسمح للسلطات المحلية اتخاذ قرارات لامركزية هذا بعد الأخذ بخصوصية المكان كما يسمح للسكان المحليون ومنهم المستثمرون تحمل مسؤوليتهم في اتخاذ قرارات الانتاج التي تعود عليهم بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة أو الإقليم . إن التركيز على خصوصية المكان أدى بالسلطات العمومية الأخذ بالأهمية النسبية في التوزيع الاستثمارات العمومية التي تناسب خصوصية المكان ، وذلك تحقيقا للعدالة الاجتماعية و الكفاءة الاقتصادية و العمل على استقرارهم من خلال إنجاز مشاريع جوارية تكاملية للنهوض بعالم الريف .

* mohamed.radradj@yahoo.fr

** haddadm02@yahoo.fr

مقدمة

المتبع للسياسة الفلاحية الجزائرية يدرك ان العامل المشترك للمراحل التاريخية التي مر بها القطاع الفلاحي منذ الاستقلال الى يومنا هذا والذي يدخل ضمن الاستراتيجية الاساسية للدولة الجزائرية ولن تحيد عنه هو تحسين الأمن الغذائي لسكان كما ونوعا واستمرارية تطوير الانتاج الفلاحي وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكان الريف والحضر ومع نهاية التسعينات 1999 كانت من أولى الأولويات للنهوض بالتنمية المستدامة في عالم الريف للتقليل من حدة الفقر من خلال تطبيق مركزية القرارات وذلك بإقرار كل من مخطط دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009 ومخطط التنمية 2010-2014 وذلك لإعادة الانطلاق من جديد التنمية المكانية المستدامة في الوسط الريفي وهذا حسب خصوصيات وطبيعة المنطقة لا سيما المناطق الصحراوية التي تعرف في السنوات الأخيرة ظروف اقتصادية واجتماعية من جراء انتشار البطالة في صفوف القوى العاملة النشيطة التي تبحث عن العمل لأول مرة مما يستوجب النهوض بتنمية عالم الريف لتحقيق التوازن الجهوي عبر مناطق التراب الوطني ومساهمة محسوسة في تطوير الاقتصاد الوطني وعليه نطرح السؤال الرئيسي المتمثل في الاشكالية التالية:

ما هي السياسة الفلاحية المنبثقة من التنمية المكانية المستدامة في عالم الريف ؟

و للإجابة على السؤال الرئيسي من خلال الفرضية التالية:

الفرضية:

تعتبر عملية استصلاح الأراضي الفلاحية أحد المحددات الرئيسية في السياسة التنمية المكانية المستدامة في عالم الريف والتي تعمل بدورها على انشاء نشاطات اقتصادية جوارية جديدة مكتملة في الوسط الريفي

المنهجية المتبعة: المنهج الاستقرائي

الهدف من البحث:

العمل على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي وخلق فرص عمل جديدة في الوسط الريفي من خلال تحفيز الاستثمارات الجديدة التي تتلاءم مع خصائص المنطقة، لا سيما أن عملية استصلاح الأراضي الفلاحية الجنوبية و المضاب العلية من مكونات خصائص المكان، مما يسمح باستقطاب القوى العاملة والعمل على تكوينها وتأهيلها وما ينجر عن عملية استصلاح الأراضي الفلاحية في الجنوب ظهور نشاطات اقتصادية اجتماعية و ثقافية تزيد عرض فرص عمل جديدة للموارد البشرية بالمكان المتميزة في الوسط الريفي بالتكوين والتأهيل لهذه العروض، واستقطاب استثمارات جديدة متكاملة للمنطقة لتفعيل التنمية المكانية و الجوارية .

أهمية البحث:

تؤثر الخصائص المكانية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي على فرص العمل، لا سيما المناطق الجنوبية التي أصبحت في السنوات الأخيرة عرضة للاضطرابات اقتصادية واجتماعية صعبة منها تفاقم نسبة البطالة في صفوف القوى العاملة النشيطة المتكونة من خريجي الجامعات والمدارس ومعاهد التكوين..... الخ، ان خصوصيات المكان في المناطق الجنوبية تجعل من الاستثمارات في القطاع الفلاحي عن طريق استصلاح الأراضي الفلاحية الصحراوية في اعطاء أهمية في التوازن النسبي في توزيع الاستثمارات بين المناطق المختلفة اضافة الى ذلك الحد من الهجرة الداخلية لقوى العاملة باتجاه المناطق الكبرى، كما ان احياء المناطق المتميزة بالندرة النسبية للموارد الطبيعية على تشجيع عملية التوزيع النسبي للاستثمارات لتحقيق تكافؤ الفرص بناء على الامكانيات المتوفرة لتحقيق البعد المكاني للتنمية التي تعكس التوازن الجهوي بين المناطق المختلفة من التراب الوطني، وبذلك تم تقسيم الموضوع الى محورين أساسية كالآتي:

المحور الأول: مفهوم المكان والهيكل المكاني للتنمية المستدامة

المحور الثاني: التجديد الريفي و آثاره على التنمية المكانية المستدامة لعالم الريف

1- المحور الأول : مفهوم المكان والهيكل المكاني للتنمية المستدامة:

مفهوم المكان والهيكل المكاني:

يرتبط مفهوم المكان باختلاف فروع المعرفة العلمية، ولكل فرع وجهة نظره الخاصة في تفسير المكان ،ومن العلوم الانسانية يركز علم الجغرافيا على دراسة الظواهر الانسانية ووصفها في علاقتها مع معطيات الطبيعة(الأرض والمناخ والموارد.....الخ) و بذلك أعطى

MOLivier DooLLFus

مفهوم المكان انطلاقا من علم الجغرافيا (أن المكان جغرافيا وهو نظام من العلاقات بين مجموعة العناصر الطبيعية كالتضاريس و المياه و المناخ و النباتاتالخ والبيئة من السكان وكثافتهم ونمط المعيشة و تركيزهم الاجتماعي ونشاطهم)،ويؤدى المستوى التقني والمعرفي للمجتمع دورا بارزا في طبيعة¹ هذه العلاقات اذ كلما تم ادخال تقنيات الانتاج الحديثة وتكييفها والبيئة المحيطة للمجتمع زادت الانسان في تذليل الصعاب في تحويل الموارد الطبيعية لحاجته.

خصائص جغرافية وعلاقات اقتصادية:

تتميز مكونات بخصائص مكانية طبيعية منها الطاقة الشمسية (الضوء ودرجة الحرارة والمناخ والمياه والتربة والثروة النباتية والحيوانية ،تؤثر بشكل مباشر على نوع النشاط الاقتصادي البشري ،وتعطي دليلا واضحا للإمكانات المتاحة⁽¹⁾.

وبهذا تكون الميزة النسبية محددات مكونات اثارا مباشرة على استقطاب الاستثمارات الانتاجية بعد الأخذ بالتكاليف النسبية للإنتاج والأسعار والاهتمام بالمدروية المالية للأموال الموظفة لذا فان المكان الاقتصادي فهو قائم على محددات مكانية منها الموارد الطبيعية والموارد البشرية التي لها دور الفاعل في جذب الاستثمارات اضافة الى محددات أخرى منها رأس المال والتكنولوجياالخ، مما يعطي أهمية الاقتصادي في تضافر عوامل الانتاج لذا اهتمت الدراسات بالاقتصاد التطبيقي ضمن الحيز مع الاهتمام بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق التنمية

الهيكل المكاني:

يعكس الهيكل المكاني الصورة الحقيقية في تفاعل الانشطة الاقتصادية والخدمية ولا سيما القطاع الفلاحي الذي يؤثر على التغيير الهيكلي للمكان وما ينجر عنه من مرافق جوارية التي بدورها تؤثر وتعمل على تغيير مكونات مكان ،فانتشار الصناعات الغذائية والتحويلية الغذائية تؤثر على الهيكل المكاني من خلال استقطاب الاستثمارات وإحداث مناصب شغل جديدة تمتص القوى العاملة النشيطة في المنطقة والتي تعتبر قطب في جذب القوى العاملة الشغيلة لما تحققه من فرص عمل للمناطق المجاورة .

اضافة على تحقيق وفرات مالية خارجية بفضل التوسع الاستثمارات وتحفيز الفاعلين على ما توفره الامكانات التنموية للمناطق المجاورة وصولا الى تحقيق التنمية الاقليمية الشاملة وتطور الهيكل المكاني ،وحتى لا تبقى المناطق الاقليمية متباعدة في توازن النمو مقارنة مع المناطق ذات الميزة النسبية في توفر الامكانات التنموية ،فان تدخل الدولة من خلال البرامج الخاصة في تخصيص اعتمادات مالية بناء على الأقاليم المختلفة تعتبر فاعل في تفعيل الاستثمارات العمومية على انعاش المناطق المحرومة حتى لا تزداد فقرا وذلك بمشاركة القوى الساكنة للمنطقة في اقتراح المشاريع الملائمة للمنطقة والتي تعمل على استقرارات الساكنة في توفير في العمل و لاهتمام بتنمية الموارد البشرية واعطائها الأولوية لحاجات المنطقة التي تعمل على استقرار الساكنة ورفاهيتهم من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية (2010-2014) وتطبيق سياسة التجديد الفلاحي الريفي التي تهدف الى تحقيق العدالة الاجتماعية بين مناطق الأقاليم المختلفة دون التركيز على المدروية المالية للاستثمارات تماشيا مع تحقيق التنمية الشاملة وبالتالي تجسيد البعد المكاني للتنمية في عالم الريف .

تكافؤ فرص استثمارات الاقاليم:

اذا كانت فرص الاستثمارات تخضع الى الامكانيات التنموية التي توفرها مكونات المكان وذلك حتى تعمل على جذب الاستثمارات للفاعلين الاقتصادية بعد الاخذ بمبدأ التكلفة و المردودية المالية والاقتصادية للاستثمارات المنجزة والتحفيزات الضريبية حتى يتم قرار الاستثمار مطابق للجانب الجغرافي والاقتصادي للمكان. وحتى لا تبقى قرارات التنمية حبيسة للاستثمارات الخاصة أخذت الدولة في انعاش الاقتصاد الوطني بتوسيع السياسة المالية في تنفيذ الاستثمارات العمومية وفق مخططات تنموية تراعي الامكانيات المادية من استغلال مواردها الطبيعية مما يستدعي التركيز على هذه المناطق للرفع من مستوى الاداء التنموي فيها وتحقيق مستوى معيش أفضل للسكان، وتحقيقاً لمبدأ تكافؤ الفرص لا سيما بإعطاء الأولوية للمناطق المحرومة حتى لا يكون هناك تباين في توازن النمو بين مناطق الاقليم الواحد، وكذا الأقاليم الأخرى، فالاهتمام بتكافؤ الفرص وهو اعطاء خصوصيات المكان و احتياجات المجتمع حتى يكون مبدأ التكافؤ قائماً على مكونات المكان يعطي خصوصيات لكل منطقة وما يحيط بها من مرافق جواريه، ولذا تكون سياسة التجديد الفلاحي والريفي للمنطقة المعنية متممة ومتكاملة للمناطق الأخرى.

البعد المكاني للتنمية المستدامة:

يشمل البعد المكاني للتنمية سواء على مستوى الإقليم أو الأقاليم الأخرى بعدا توازنيا في تحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية، وبذلك يصبح البعد المكاني للتنمية قائماً على محورين أساسين هما الجانب الاجتماعي والمتمثل في تحقيق العدالة الاجتماعية بين مناطق الاقليم والكفاءة الاقتصادية التي تتضمن الكفاءة الفنية لموقع الاستثمار، ان سياسة التجديد الفلاحي والريفي اولت أهمية كبرى في تحقيق التوازن البعد المكاني للمنطقة وذلك باشتراك الساكنة لعالم الريف في اتخاذ قرارات الاستثمار وتحملهم المسؤولية الكاملة في تنفيذها من خلال استغلال الموارد الطبيعية المتاحة ذات الميزة النسبية للمكان - استصلاح الأراضي الفلاحية - ، مما يسمح استقطاب استثمارات انتاجية و يزيد في الكفاءة الاقتصادية للمكان الذي يعكس الأداء التنموي في الحيز المكاني وبهذا يكون تحقيق العدالة الاجتماعية في استغلال الموارد المتاحة للمناطق المحرومة أي على المستوى المحلي لاسيما في المناطق الجنوبية من التراب الوطني التي تتميز بمناطقها ببعد المسافة عن مقر الولاية في المتوسط أكثر من 200 كلم مما يزيدا أكثر عزلة وتباين في توازن النمو بين المناطق الأخرى لا سيما ذات الامكانيات التنموية التي تعمل على استقطاب المستثمرين لما يضمن لهم من تحقيق فورات خارجية و بالتالي تهميش المناطق الأخرى وقد أكد هذه الحقيقة الاقتصادي A.HIRSCH MAN يقول أن المستثمرين يستنفذون وقتا طويلا في البحث عن فرص الاستثمار حول أقطاب (التنمية ويهملون مواقع أخرى ربما أصبحت هي أيضا أو يمكن أن تصبح أقطاب تنمية)²

العدالة الاجتماعية هي ليست فقط للمقارنة بين مستويات التنمية في المنطقة والمناطق الأخرى على مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للفرد وانما هي أيضا في استغلال الامكانيات المتوفرة في هذه المنطقة أو تلك وهذا ما نطلق بالميزة للمكان أو الكفاءة الاقتصادية للمكان وهو يعني الميزة النسبية للإنتاج في الحيز المكاني المعني فنأخذ بالاعتبار الأرض و مدى توفر عناصر الانتاج للعملية الانتاجية. منها الموارد المالية و البشرية بتوفير فرص العمل للمكان وتوفير الخدمات العامة بما يحقق العدالة الاجتماعية وفرص أفضل للمعيشة، مما يترتب على استقرار مكاني للعمال في المنطقة و الحد من الهجرة داخلية أو تشجع الهجرة المعاكسة من المناطق الحضرية الى عالم الريف ان احياء عالم الريف يرجع الى التوزيع النسبي للاستثمارات وفق الناطق أو الإقليم لتحقيق العدالة الاجتماعية و الكفاءة الاقتصادية لمناطق الانتاج المحلية .

التخطيط الجهوي:

ان التخطيط هو جزء من المخطط الوطني الشامل الذي يأخذ بالإمكانيات التنموية المتاحة للإقليم للنهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق التوازن بين المناطق المختلفة للتراب الوطني ان الأخذ بالتخطيط الجهوي هو الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة للإقليم في اطار الموازنة بين الأقاليم المختلفة في تجسيد سياسة التجديد الفلاحي الريفي، لكن الموازنة تأخذ البعد للأقاليم في تخصيص

الاستثمارات لتعميم ثمار التنمية على مستوى الاقليم لذا فان الأخذ بالبعد المكاني للتنمية يقضي على ظاهرة التباين لفرص استقطاب الاستثمارات على مستوى المناطق الجهوية لذا كانت سياسة التجديد الفلاحي والريفي وبرامج الانعاش الاقتصادي وكذا انعاش القطاع الفلاحي التي خصصت لها اعتمادات مالية معتبرة قائمة على الخصوصيات المناطق الاقليمية وما تتوفر عليه من امكانيات تنمية (لتحريك مكونات الحيز المكاني لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي وبالتالي هدف التنمية الشاملة وبما يوفر انسيابية التنمية وتأهيل الهيكل المكاني)³ لذا فان سياسة التجديد الفلاحي والريفي تهدف الى المرافقة الاجتماعية في منح فرص الاستثمارات العمومية والخاصة وتحفيزها في المناطق المحرومة والمتوفرة على امكانيات للتنمية وذلك باستقطاب القوى العاملة الشغيلة وفتح فرص التشغيل الساكنة والعمل على تنمية الموارد البشرية للمنطقة واعادة توزيع الدخل الذي يضمن لهم مستوى معيشة أفضل وبالتالي استقرارهم ، بما يحقق العدالة الاجتماعية بين مناطق الساكنة للإقليم الواحد أو الأقاليم مما يكبح الهجرة الداخلية نحو المدن الداخلية لاسيما في المناطق الصحراوية والهضاب العليا والسهوب متميزة بكثافة سكانية ضعيفة في الكيلومتر المربع ،لذا فان تنوع الاستثمارات من المناطق وما توفره من امكانيات تنمية و سياسة جبائية تحفيزية تعمل على التوازن النسبي تحقيق بين المناطق للرفع من الاداء التنموي تحقيقا للتنمية المكانية الشاملة.

برامج الانعاش القطاع الفلاحي و آثارها على التنمية المكانية المستدامة :

مر الاقتصاد الجزائري في العشرية السابقة (فترة التسعينيات) المصحوبة بعدم الاستقرار الأمني و الاجتماعي بمحلة ركود اقتصادي حادة من جراء .

- انخفاض الموارد المالية للخرينة العمومية بفعل انخفاض سعر النفط و تقلباته على مستوى السوق العالمية
- أدى انتهاج الحكومات المتعاقبة سياسة المالية انكماشية (تقشفية) تعمل على تقليص الانفاق العام للدولة وتحفيز الانفاق الاستثماري للقطاع الخاص لإعادة التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي .

إن مرحلة الركود الاقتصادي المصحوبة بعدم الاستقرار الأمني لم تشجع الاصلاحات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ،بل زادت في تفاقم الأزمة المالية بدلا من إنعاش الاقتصاد الوطني ،كانت نتيجة هذه الاصلاحات الهيكلية هو اغراق الجزائري مديونية حادة التي بلغت 26.7 مليار دولار أمريكي سنة 1992 إضافة الى خدمة الديون التي بلغت 9.3 مليار دولار أمريكي ، وعلى الرغم من صعوبة الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي في وضع الاقتصاد الجزائري في المسار الصحيح للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية طالبت الجزائر إعادة جدولتها ديونها في ظروف غير ملائمة منها ارتفاع بعض المؤشرات التي تعكس واقع الاقتصاد الجزائري على مستوى الكلي وهي ارتفاع نسبة التضخم الى 29% سنة 1994 ، ارتفاع نسبة البطالة إلى 28.1% سنة 1995 ،وتراجع نسبة النمو الاقتصادي ب 1.2- % سنة 1991 وانخفاض الدخل الفردي إلى 16% سنة 1994 أثر سلبا على انخفاض القدرة الشرائية الحقيقية . بعد نهاية فترة التسعينيات (1999) و بداية الثمانيات تم استعادة السلم و الاستقرار الأمني للمجتمع الجزائري لاسيما الريف بما فيهم سكان الصحراء بالرجوع الى أراضيهم و ممتلكاتهم وتزامنا مع التدفقات المالية الداخلية للخرينة العمومية بفعل إعادة ارتفاع أسعار النفط في شكلها التصاعدي من جديد و بوتيرة مستمرة زاد في توسيع السياسة المالية للدولة عن طريق الانفاق الاستثماري العمومي لدولة إنجاز المشاريع الاستثمارية و الخدمية استجابة لتطلعات المجتمع الجزائري ، إن انعاش الاقتصاد الوطني بفعل السياسة المالية التوسعية لتنمية المكانية المستدامة . و نتاج للإرادة السياسية لفخامة رئيس عبد العزيز بوتفليقة (عرفة الثابت على إرفاق عملية استعادة السلم والأمن بتنمية اقتصادية و اجتماعية مكثفة بما عكس من تدارك التأخر وبناء تنمية مستدامة) ومن خلال تم الاقرار كل من :

- مخطط دعم الانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004 PSRE

- البرنامج التكميلي لدعم النمو خلال الفترة 2005-2009

- و المخطط الخماسي 2010-2014 أو برنامج الاستثمارات العمومية⁽¹⁾

التجديد الريفي و اثاره على التنمية المكانية المستدامة لعالم الريف

صادق مجلس الوزراء بتاريخ 24 مايو سنة 2010 على برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 (خطة الخماسية) لتكملة برنامج لانعاش الاقتصادي لإعادة إعمار الاقتصاد الوطني واستدراك التأخر المسجل في إنجاز المشاريع العمومية والخدمية ، و يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 من النفقات العمومية. 21.214 مليار دج أو ما يعادل 286 مليار دولار أمريكي يفوق خمسة (5) مرات الاعتمادات المخصصة لبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009). بقيمة 4203 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار أمريكي و أكثر من 8 مرات الاعتمادات المخصصة لبرنامج الانعاش الاقتصادي (2001 / 2004) الذي خصصت له 525 مليار دج اي ما يقارب 7 مليار دولار⁴ إضافة الى ذلك ثم اضافة برنامجيين خاصين الى البرنامج التكميلي لدعم النمو وهما :

1- البرنامج الخاص بمنطقة الجنوب خصصت له اعتمادات مالية 432 مليار دج

2- البرنامج الخاص بمنطقة الهضاب العليا 668 مليار دج كما تم اضافة الارصدة المتبقية من مخطط دعم الانعاش و المقدرة 1071 مليار دج وكذلك الصناديق الاضافية 1191 مليار دج و تحويلات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج⁵ هذا ما يؤكد تنمية المكانية للمنطقة و خصوصياتها في توزيع النسبي للاستثمارات العمومية

- كما يقارب احتياطي الصرف ، إن الصلاحية المالية للاقتصاد الجزائري التي تزامت مع تسديد لديون الخارجية : سمح باستكمال إنعاش الاقتصاد الوطني ، و العمل على تحفيز الاستثمارات الخاصة .

يشمل برنامج الاستثمارات العمومية محورين اثنين هما :

- المحور الأول : استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار أمريكي .

- المحور الثاني : إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج ما يعادل حوالي 156 مليار دولار أمريكي .

ثم تخصيص أكثر من 40 % من النفقات البرنامج لتحسين التنمية البشرية .

القطاع الفلاحي مازال يمثل استراتيجية الدولة الجزائرية في تأمين الغذاء للسكان و تحسين مستوى معيشتهم مهما تعاقبت الحكومات السابقة أو حتى انضمامها الى المنظمة العلمية للتجارة لذا تم تخصيص أكثر من 1000 مليار دج من برنامج الاستثمارات العمومية لفائدة القطاع الفلاحي الذي يفوق ثلاثة (03) مرات المبلغ المخصص لبرنامج التكميلي لدعم النمو ، وذلك استدراك المشاريع قيد الإنجاز و العمل على توسيع العقلائي في استغلال الموارد المائية (السطحية ، الجوفية) أو حتى شق آلاف الكيلومترات لاستغلال تحلية مياه البحار حتى تكون هناك زراعة متكاملة مكثفة للإنتاج وتعمل على تحقيق أهدافها المسطرة لذي يتضح من العشرية السابقة أن معدل نمو حجم الانتاج الزراعي انتقل من 2% سنة 1999 الى 4.9% سنة 2006 ثم تراجع الى 5% سنة 2007 الى -5.3% سنة 2008 هذا ما يؤكد اضعاف الطابع التقليدي للإنتاج الذي مازال يعتمد على كمية الامطار المتساقطة وغير المنتظمة و احتياجات النباتات على الرغم من الجهود المبذولة في تحسين و ادخال مستلزمات الانتاج الحديثة التي تتطلبها الزراعة المكثفة ، إضافة الى ذلك ضعف نمو حجم الانتاج على مستوى التوسيع الاقليمي من جراء معدل النمو الانتاج . :

معدل نمو حجم الانتاج

السنة	1999	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل نمو الانتاج	2	4.9	5	-5.3	20	6	10,5	7

المصدر : الجزائر بالأرقام⁽⁶⁾ o.n.s تقرير بنك الجزائر 2013⁷

ترك الأراضي دون استغلالها (بور) إضافة عدم استغلال أراضي تابعة للقطاع الخاص وكذا الأراضي الخاصة للدولة وهذا في الحقيقة إهدار الموارد الأرضية وعرضها للتصحر لاسيما في المناطق الجغرافية بينما المناطق الساحلية و الداخلية (السهول الداخلية) أصبحت عرضة لزحف الإسمنت هذا ما أدى بمسؤول وزارة الفلاحة من خلال الخطاب التاريخي للسيد رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ومن بسكرة انطلاق السياسة الحالية للتجديد الفلاحي و الريفي .

2- المحور الثاني : التجديد الريفي و أثاره على التنمية المكانية المستدامة :

أولت للحكومة بعد انطلاق برنامج الانعاش الاقتصادي أهمية كبرى لعام (2001-2004) الريف الذي يبلغ عدد 13 مليون نسبة احصاء 2011، وذلك بتعيين وزير منتدب للتنمية الريفية المستدامة لأول مرة بعد انتخابات مايو 2002، هذا الاخير قام باعداد استراتيجية التنمية الريفية المستدامة تنطلق من التنمية المكانية المستدامة وذلك من خلال

- ترقية إعادة إحياء المناطق الريفية عن طريق النشاطات الاقتصادية و تنمية الموارد الطبيعية و البشرية مع الأخذ في الحسبان تنوع الوضعيات و نقاط القوة و القدرات الخاصة لكل إقليم أو منطقة .

- إقامة علاقات جديدة بين الفاعلين العموميين و الخواص بهدف تشجيع المشاركة و تحميل المسؤولية الموسعة الى الساكنة و المصالح اللامركزية⁽⁸⁾ في جون 2008 ثم الغاء منصب الوزير المنتوب و دمج مهامه في وزارة الفلاحة و التنمية الريفية بعدما كانت "وزارة الفلاحة و الصيد البحري" ، وذلك لتنسيق سياسة التنمية الفلاحية و الريفية و الانسجام في كفاءات تنفيذها و تضافر الجهود في وضعها حيز التنفيذ ثم تعزز ذلك بعد المصادقة على قانون التوجيه الفلاحي 08-116 المؤرخ في غشت 2008 الذي يسطر محاور التنمية المستدامة للفلاحة و عالم الريف ، انطلقت سياسة التجديد الفلاحي الريفي بداية شهر فيفري 2009 تزامنا مع خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة من بسكرة ، إن العلاقة التكاملية بين الفلاحة و الريف تهدف الى استمرارية التنمية المستدامة لمناطق الانتاج المختلفة تحقيقا للعدالة الاجتماعية و خصوصيات كل منطقة حتى تكون تنمية متوازنة و مستدامة للمناطق المختلفة من التراب الوطني .

تعريف التجديد : من خلال تسميتها تدعو سياسة التجديد الفلاحي و الريفي كل الفاعلين الى تجديد أنفسهم بأنفسهم أن يعيدوا النظر في أنفسهم يعيدوا دراسة مهمتهم مناهجهم طرقهم العملية و اجراءاتهم حتى يأخذون لهم موقفا جديدا أحسن و أن ينجحوا في المحيط الجديد للحكام في طور البناء .

أهداف التجديد الريفي : يهدف برنامج التجديد الريفي الى تحقيق تنمية منسجمة و متوازنة و مستدامة للأقاليم الريف ، فقد جاء بفكرة أنه لا توجد هناك تنمية بدون اندماج على المستوى القاعدي للتدخلات و بدون تعاضد الموارد و الوسائل من خلال كل الاسر تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة التي يتكفل بها الفاعلون المحليون⁽⁹⁾

كما يهدف الاسر التي تعيش و تعمل في الوسط الريفي و خاصة منهم الذي يعيشون في المناطق التي تتميز ظروف المعيشية و الانتاج فيها بصعوبة أكثر (الجبال ، السهوب ، الصحراء) .

لذا فإن التجديد الريفي يهدف الى تحقيق تنمية مكانية مستدامة التي تعمل على استقرار السكان مع الأخذ بخصوصيات المناطق تحقيقا في التوزيع النسبي للموارد المالية المخصصة لتجديد الريفي و التي تمثل نسبة 18 في المائة من الاعتمادات المخصصة لقطاع الفلاحة و التنمية لفترة (2000-2010) تمثل هذه العشرية على مدى تقدم عملية استغلال الموارد الأرضية الفلاحة كمايلي :

- انخفاض في الاراضي المتواجدة في الراحة الى 11%

- ارتفاع في غرس الاشجار الى 82%

- انخفاض المروج الطبيعية 30%

- انخفاض في الاراضي الحلقاوت 14 %

- زيادة في المساحة المسقية 99%

ارتفاع محسوس في المساحة المسقية المجهزة من 359.163 هكتار سنة 2009 الى 449.224 هكتار 2011 اى زيادة 90061 هكتار

- تهدف المساحة المسقية لي أفاق 2014 اى 1.6 مليون هكتار

من أهداف برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الوطني تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية :

- 1- الحد من الفقر و تحسين مستوى المعيشة
- 2- خلق مناصب عمل و الحد من البطالة
- 3- دعم التوازن الجهوي و اعادة تنشيط الفضاءات الريفية⁽¹⁰⁾

القطاع الفلاحي في تفعيل الهيكل المكاني :

أدى تأثير النشاط الفلاحي إلى تغيير الهيكل المكاني و ظهور الجماعات السكانية وما توفره من إيدي عاملة زاد في توسيع المشاريع الجوارية التي تتماشى و سياسة التجديد الفلاحي التي تهدف الى تحقيق التنمية المكانية الشاملة للمنطقة أو الاقليم، لقد تم احصاء ما لا يقل عن 23.555 مؤسسة صغيرة و متوسطة في مجال الزراعة الغذائية و التي أنشأت ما يزيد عن 140.000 منصب شغل و 33 في المائة من القيمة المضافة لصناعتنا منذ انطلاق سياسة التجديد الفلاحي و الريفي سنة 2009 / 2014 تقرر برمجة 12148 مشروع جوارى للتنمية الريفية المندمجة منها الموافقة على 6059 مشروع جوارى الفترة 2009 / 2011 منها 4165 مشروع ثم الانطلاق فيه في 1241 بلدية، هذا ما يؤكد البعد الاجتماعي و الاقتصادي للتنمية المكانية الشاملة التي تمثل نسبة من اجمالي 1541 بلدية على المستوى الوطني، لقد نجحت المديرية العامة للغابات بنمط تنظيميها الموزع على كامل التراب الوطني و في زمن قصير في ضمان تغطية واسعة . بالنسبة للفترة ما بين (2009-2014) تقرر برمجة 12148 مشروع جوارى للتنمية الريفية المندمجة منها 6059 للفترة ما بين (2009-2011)

تبرز حالة التنفيذ بالنسبة للفترة (2009-2011)

6059 مشروع جوارى للتنمية الريفية موافق عليها من بينها :

4165 تم الشروع فيها

1241 بلدية معنية

5187 قرية ريفية

3.649.456 سكان الريف معظمهم في المناطق المعزولة و النائبة مناصب الشغل المحدثه 133880 منصب شغل أسند ريفية مستفيدة

681200 ومن المقرر في اطار المخطط الخماسي 2010-2014 أن يتم الوصول الى جزء هام من الاسر التي تعيش في القرى الريفية .

إن بلوغ هذا الهدف ممكن بفضل مساهمة القطاعات الاخرى منها الكهرباء ، الغاز ، المياه... الخ الخاصة بالجماعات المحلية .

توصيل مليون بيت بشبكة الغاز الطبيعي و تزويد 220.000 سكن ريفي بالكهرباء، تحسين التزويد بالماء الشروب وذلك بإنجاز

35 سدا و 25 مؤسسة لتحويل المياه .

الخاتمة :

انطلاقا من المخطط الخماسي 2010 . 2014 الذي رصدت له اعتمادات مالية معتبرة لتمويل المشاريع الاستثمارية العمومية ، و إعادة استدراك المشاريع التنموية المتأخرة في عالم الريف ، و ذلك بإنعاش القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع الفلاحي الذي أولت له الحكومات المتعاقبة أهمية كبرى في تخصيص له اعتمادات مالية غير مسبقة في المخططات التنموية السابقة ، وهذا عملا لاستدراك المشاريع المتأخرة في عالم الريف مع الأخذ بأهمية مكونات المكان أي خصوصيات المكان (موارد طبيعية و بشرية ... إلخ) الذي يتناسب و التوزيع النسبي للاستثمارات العمومية و الاستثمارات الخاصة في استحداث مشاريع استثمارية في احداث مناصب عمل جديدة و بالتالي استقطاب القوي العاملة الشغيلة في عالم الريف ، والمحيطية بالمكان أو المنطقة و ذلك تحقيقا للعدالة الاجتماعية مع مراعاة للكفاءة الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية المنجزة ، لذا كانت سياسة التجديد الفلاحي و الريفي التي تنطلق من لامركزية القرارات للسلطات العمومية و ذلك تشجيعها للمبادرات الساكنة المحلية و الفاعلين اقتصاديين في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة و خصوصيات المكان لاسيما إذا كانت خصوصيات المكان تشجيع على الاستصلاح الأراضي الفلاحية و بالتالي خلق نشاطات اقتصادية و خدماتية حوارية تعمل على استقرار القوى العاملة الشغيلة و الحد من الهجرة الداخلية مع تشجيع الهجرة المعاكسة (من المناطق الحضرية الى المناطق الريفية) اضافة الى تكافؤ الاستثمارات العمومية وخاصة بين المناطق الاقاليم من تراب الوطني التي تتميز بخصوصيات مكانية للإنتاج المادي أو خدمي تسمح بإحداث أقطاب تنموية متكاملة لعالم الريف و اخراجه من دائرة الفقر ، التي أصبحت تشكل عبءا ثقيلا على الموازنة العامة للدولة ، لذا فإن سياسة الانفاق التوسعي للاستثمارات العمومية في مجال القطاع الفلاحي لاسيما عالم الريف أعطت مؤشرات إيجابية في التقليل من ظاهرة الفقر وذلك بتوسع إنجاز المشاريع الجارية و دعمها من السلطات العمومية وإعطاء أولى الاهتمام للنشاطات العائلية سواء في مجال النشاط الزراعي أو الصناعة التقليدية أو تربية الماشية ... إلخ ، التي تضمن لهم دخل يسمح لهم باستقرار في المكان و تلبية احتياجاتهم الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية .

قائمة بالمراجع

- (1) كمال كاظم بشير الكناني الموقع الصناعي وسياسات التنمية المكانية دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان الطبعة الاولى ص 27 2008
- (2) نفس مرجع أعلاه ص 104 - 105
- (3) نفس المرجع ص 81
- (4) تقرير المجلس الوطني و الاجتماعي 2002 - 2003 ص 12
- (5) بختة سعدي أثر برامج الاصلاحات الاقتصادية على دور الدولة في الجزائر 1990 - 2009 دكتوراه في العلوم جامعة الجزائر ص 152
- (6) o.n.s
- (7) التقرير السنوي لبنك الجزائر التطور الاقتصادي و النقدي 2013 ص 34
- (8) مسار التجديد الفلاحي و الريفي عرض أفاق وزارة الفلاحة مايو 2012 ص 6
- (9) نفس المرجع أعلاه
- (10) بختة سعدي نفس المرجع السابق ص 153